العراق: قتيل و125 مصاباً في مواجهات بين متظاهرين موالين لإيران وقوات الأمن

قُتل شخص وأصيب أكثر من 100 آخرين بجروح ، في بغداد إثر مواجهات بين قوى أمنية ومتظاهرين مناصرين لفصائل موالية لإيران كانوا يعترضون على نتائج الانتخابات النيابية، وذلك عندما حاول المحتجون اقتحام المنطقة الخضراء المحصنة في وسط العاصمة، بعد انتخابات برلمانية سجلت فيها القوى الموالية لإيران تراجعاً.

وتجددت الصدامات في محيط المنطقة الخضراء ليلاً بعد فترة من الهدوء الحذر، وفق مصدر في «كتائب حزب الله»، إحدى فصائل الحشد الشعبي، ووسائل إعلام محلية. واتهم المصدر القوات الأمنية بإضرام النار في خيم المعتصمين المعترضين على نتائج انتخابية أمام مداخل المنطقة الخضراء، وفق ما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية.

وأفاد مصدر أمني بمقتل متظاهر «أصيب بالرصاص وفارق الحياة في المستشفى»، بدون أن يحدد ما إذا كانت القوات الأمنية هي الجهة المطلقة للنار.

في الأثناء، تحدثت وزارة الصحة العراقية في بيان عن إصابة «125 شخصاً بجروح، بينهم 27 من المدنيين، والباقون من القوات الأمنية». وأضاف البيان أن «أغلب الإصابات بسيطة إلى متوسطة ولم تسجل أي إصابة بطلق ناري، كما لم تسجل أي وفاة».

هجوم على قوات النظام جنوب البلاد

«تعزيزات مدنية» سورية إلى درعا بعد انسحابات عسكرية

قوات عسكرية في سورية

تعرضت قوات النظام السوري لهجوم جنوب البلاد، في وقت تشهد محافظة درعا انسحابات عسكرية مقابل تعزيزات مدنية، منذ أن أعلنت دمشق واللجنة الأمنية التابعة للنظام السوري في درعا انتهاء التسويات في جميع مناطق درعا وتسوية أوضاع 14 ألف شخص بينهم 10 آلاف مدني.

وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إنه «قُتل عنصران من قوات النظام، جراء استهداف سيّارة مدنية كانوا يستقلونها بالرصاص من قبل مسلحين مجهولين، على طريق رخم – المليحة الغربية في ريف درعا»، بعد مقتل مدني «جراء استهداف سيارته بالرصاص من قبل مسلحين مجهولين، بينما كان ينقل عنصرين من قوات النظام بسيارته، على طريق رخم – المليحة الغربية في ريف درعا، كما أصيب العنصران بجروح متعددة، تم نقلهم إلى المستشفيات القريبة».

ويأتي ذلك بعد عقد اتفاقيات التسوية بين قوات النظام من جهة، ووجهاء وأبناء عموم محافظة درعا لتسليم السلاح، ليرتفع تعداد الذين قتلوا بأساليب مختلفة منذُ بدء الاتفاق الأخير في محافظة درعا إلى 33، هم 18 مدنياً من ضمنهم طفل، وبعضهم كانوا مقاتلين سابقين في صفوف الفصائل وباتوا مدنيين بعد عمليات «التسوية» السابقة، و13 من عناصر قوات النظام و«الفيلق الخ» المدعوم روسياً والمتعاونين مع أجهزة النظام الأمنية. ومنذ يونيو 2019 حصل في درعا 1218 هجمة واغتيالاً، فيما وصل عدد قُتلوا إثر تلك المحاولات خلال الفترة ذاتها إلى 876.

وأكدت مصادر محلية من درعا انسحاب العديد من الحواجز العسكرية بشكل كامل، وأخرى تم استبدال وتغيير تبعيتها من جهاز الأمن العسكري إلى جهاز المخابرات الجوية أو العكس، وانسحاب نقاط عسكرية تابعة للجيش السوري من نقاط أحدثتها بعد اتفاق التسوية عام 2018، وعودتها إلى نقاطها القديمة.

وبدأت هذه التغيرات قبل يومين بانسحاب حاجز عسكري قرب معبر نصيب الحدودي مع الأردن تابع لجهاز المخابرات الجوية وحل مكانه عناصر من قوة الأمن السياسي التابع للشرطة المدنية. وأزيلت عدة حواجز عسكرية في محيط مدينة نوى بريف درعا الغربي التابعة لجهاز المخابرات الجوية أيضاً، دون أن يشغل النقاط التي انسحبت منها هذه القوات أي جهة أخرى.

كما انسحبت جميع الحواجز العسكرية والأمنية في بلدة كفر شمس بريف درعا الشمالي، باتجاه مواقعها التابعة لها في الصنمين ومدينة درعا. وأفاد ناشطون في درعا بأنّ النقاط والحواجز العسكري التابعة للمخابرات الجوية في منطقة حوض اليرموك التي خضعت مؤخراً لاتفاق التسوية الجديد وتطبيق الخريطة الروسية، انسحبت من نقاطها من تلك المنطقة، وتسلمت نقاطها قوات من جهاز الأمن العسكري ومنهم عناصر متطوعة من أبناء المنطقة.

في حين استبدلت القوات السورية عناصر الأمن العسكري من حاجز الرادار العسكري الواقع على طريق مدينة درعا من جهة الريف الشرقي بالقرب من بلدة النعيمة، بعناصر من تابعة لجهاز المخابرات الجوية. كذلك استبدلت عناصر حاجز جسر صيدا بريف درعا الشرقي التابعة لجهاز الأمن العسكري والجيش بعناصر من المخابرات الجوية، إضافة إلى انسحاب النقاط العسكرية والحواجز التابعة لجهاز المخابرات الجوية في مدينة داعل بريف درعا الأوسط.

كما شهدت محافظة درعا الأسبوع الماضي عدة انسحابات لنقاط وحواجز أمنية تابعة للنظام السوري من المنطقة الجنوبية، حيث انسحبت قوات النظام من 3 حواجز ونقاط عسكرية بريف درعا قريبة من الأوتوستراد الدولي دمشق – عمان، و3 نقاط عسكرية انسحبت من مدينة درعا البلد ومحيطها، إضافة إلى انسحاب حاجزين من ريف درعا الشرقي. وانسحاب مجموعات الفرقة الرابعة من مناطق ريف درعا الغربي إلى دمشق، وشملت عملية الانسحاب التي قامت بها الفرقة الرابعة المجموعات المحلية من أبناء ريف درعا الغربي الذين انضموا للفرقة الرابعة بعد اتفاق التسوية عام 2018. وكان من ضمن بنود التسوية الجديدة التي طرحتها اللجنة الأمنية والجانب الروسي على الأهالي في درعا انسحاب القوات العسكرية من المناطق السكنية، وإزالة القبضة الأمنية.

وأفاد ناشطون في السويداء وصول أرتال عسكرية من قوات الفرقة 15 إلى مقراتها في السويداء خلال ين الماضيين بعد أن أنهت مهماتها في درعا، إذ توجه قسم منها إلى الفوج 404 في الريف الغربي، وقسم آخر إلى مقر الفرقة 15 قوات خاصة.

أنقرة لا تستبعد «عملية مفاجئة» ضد «قسد»

أعلنت أنقرة أن عملية عسكرية محتملة للجيش التركي وفصائل سورية موالية، ضد مواقع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال سوريا، جرى الحديث عنها مراراً خلال الأسابيع الأخيرة، قد تنطلق فجأة، في وقت واصلت الدفع بتعزيزات عسكرية واستهداف مواقع للقوات الكردية في شمال شرقي سوريا.

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، تعليقا على الأنباء المتداولة عن عملية تركية محتملة في شمال سوريا: «كما يقول رئيس جمهوريتنا (رجب طيب إردوغان) دائما، قد يحدث الهجوم ذات ليلة وفجأة».

وأضاف كالين في تصريحات، ليل – : «في حالة الضرورة، فإن القوات التركية ستكون مسؤولة عن ذلك. نحن دائماً في الميدان في سوريا لسنا خارجه. تقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ الاحتياطات ضد هجمات المنظمات الإرهابية (في إشارة إلى وحدات حماية الشعب الكردية أكبر مكونات قسد)».

واعتبر كالين أن السبب الرئيس للوجود التركي في سوريا يتمثل بالحفاظ على أمن حدودها واتخاذ التدابير ضد هجمات محتملة من تنظيمات إرهابية، (سواء الوحدات الكردية أو داعش) أو النظام السوري. وقال: «أولويتنا هي تأمين خط الحدود بين تركيا وسوريا، البالغ طولها 911 كيلومترا، من أي هجوم محتمل يستهدف بلادنا، ولن نتسامح مع أي هجوم بغض النظر عن منفذه، لذلك قواتنا المسلحة في حالة تأهب دائما».

وأضاف المتحدث التركي: «على الجميع أن يعلم أننا مصممون تماما على تحقيق أمن تركيا، ولن نتغاضى أبدا عن أي تهديد، ومستعدون دائما لأي نوع من العمليات لحماية بلادنا من المخاطر».

الجيش اليمني يستعيد مواقع في جنوب مأرب... وهادي يتابع سير المعارك

أفادت مصادر عسكرية يمنية بأن قوات الجيش اليمني المسنودة برجال القبائل استعادت زمام المبادرة في جنوب محافظة مأرب واستردت عدداً من المواقع من قبضة الميليشيات الحوثية، في حين أكد تحالف دعم الشرعية في اليمن استمرار عملياته المساندة للجيش وأعلن عن مقتل عشرات الإرهابيين.

جاء ذلك في وقت شدد فيه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على مواصلة العمليات العسكرية ضد الميليشيات الانقلابية التي قال إنها تنفذ الأجندة الإيرانية في المنطقة بحسب ما نقلته عنه المصادر الرسمية.

في هذا السياق، أفاد تحالف دعم الشرعية في اليمن بأنه نفذ 29 عملية استهداف لآليات وعناصر الميليشيا الحوثية في محافظة البيضاء وفي جبهة صرواح غرب مأرب وفي محافظة الجوف المجاورة خلال الساعات الـ24 الماضية.

وأوضح التحالف في بيان نقلته «واس» أن عمليات الاستهداف شملت تدمير 16 من الآليات العسكرية، والقضاء على 126 عنصراً إرهابياً، وأنه مستمر في تقديم الدعم والإسناد للجيش الوطني اليمني.

هذه التطورات وردت غداة إعلان التحالف أنه نفذ 25 عملية استهداف جديدة لآليات وعناصر الميليشيا الحوثية في صرواح غرب مأرب وفي محافظة الجوف المجاورة وأن عمليات الاستهداف شملت تدمير 14 من الآليات العسكرية، والقضاء على أكثر من 115 عنصراً إرهابياً.

وخلال الأسابيع الماضية كان تحالف دعم الشرعية قد أعلن عن تنفيذ عمليات يومية ضد الميليشيات الحوثية في جبهات مأرب والجوف إسناداً للجيش اليمني والمقاومة وهي العمليات التي أسفرت وفق تقديرات عن مقتل نحو ثلاثة آلاف عنصر حوثي على الأقل.

في السياق الميداني نفسه، أعلن الإعلام العسكري للجيش اليمني عن تبدل مسار المعارك وتحوله من الدفاع إلى الهجوم في مناطق جنوب محافظة مأرب حيث مناطق مديرية الجوبة.

ونقل المركز الإعلامي للجيش اليمني عن مصادر عسكرية قولها: «إن قوات الجيش مسنودة بالمقاومة الشعبية دحرت ميليشيا الحوثي الإيرانية من عدة مناطق جنوب مأرب، خلال هجوم عنيف ألحق بالميليشيا خسائر بشرية ومادية كبيرة، وأن مدفعية الجيش استهدفت تجمعات وتحركات للميليشيا في مواقع متفرقة جنوب مأرب وكبدتها خسائر كبيرة في العتاد والأرواح.

ووفق ما تداولته مصادر محلية يمنية، فإن القوات الحكومية أحرزت تقدماً في مناطق «ذنة» و«العمود» واستعادت عدداً من المواقع في ظل انكسار الميليشيات الحوثية التي تسعى لاستكمال السيطرة على بقية مناطق مديرية الجوبة تمهيداً لخنق مدينة مأرب من جهة الجنوب. وكانت المصادر الرسمية قد نقلت عن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أنه «اطلع على سير العمليات العسكرية التي يخوضها الجيش الوطني مسنوداً برجال المقاومة الشعبية ضد الميليشيات الحوثية المدعومة إيرانياً في جبهات القتال بمحافظات مأرب وشبوة والجوف وتعز».

وبحسب ما أوردته وكالة «سبأ» الحكومية هاتف هادي وزير دفاعه محمد المقدشي، ورئيس هيئة الأركان العامة صغير بن عزيز، وأكد «على أهمية بذل الجهود وحشد الطاقات وتوحيد الصف، والاهتمام النوعي بالتدريب والتأهيل القتالي النوعي (...) في سبيل مواجهة الميليشيات الحوثية وتخليص الوطن من شرورها وجرائمها التي ترتكبها بمختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة ضد المدنيين والنازحين في محافظة مأرب وباقي المحافظات».

وفي حين قال هادي إن «المشروع الوطني الكبير سينتصر لا محالة»، أوضح «أن الميليشيات الحوثية من خلال أعمالها العدوانية المستمرة تثبت للعالم أجمع عدم رغبتها في السلام وإيقاف الحرب، بل إنها تعمل وبكل وضوح على تنفيذ أجندات إيران في المنطقة من أجل إقلاق الأمن والاستقرار وتهديد الملاحة الدولية». متهماً إياها «بارتكاب الجرائم المنهجة ضد المدنيين والنازحين».

وطبقاً لما أفادت به المصادر نفسها، جدد الرئيس اليمني حرص الحكومة الشرعية على «تقديم كافة أوجه الدعم لمواصلة العمليات العسكرية ضد الميليشيات الحوثية التي تقف عائقاً أمام السلام ووقف إطلاق النار، مثمناً جهود التحالف الداعم للشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية».

في ظل مطالبات بالإسراع في إيجاد حلول للأزمة مع الخليج

تصاعد الضغوط على حكومة ميقاتي «العاجزة» عن التصدي لـ «حزب الله»

تتصدر الأزمة مع الخليج وتداعياتها كل القضايا الأخرى في لبنان، بحيث باتت تشكل محور المواقف السياسية الداعية بشكل أساسي إلى الإسراع لإيجاد حلول لها في أسرع وقت ممكن عبر استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي، وذهب البعض إلى دعوة رئيس الحكومة نفسه نجيب ميقاتي إلى الاستقالة مع وزرائه بسبب هيمنة «حزب الله» على عمل الحكومة «العاجزة» في وجهه.

وفي هذا الإطار، قال أمين سر «اللقاء الديمقراطي» النائب هادي أبو الحسن، إنه «لا يجب أن يسقط الخيار العربي على الإطلاق، وعلى كل الفرقاء اللبنانيين الإصغاء إلى صوت العقل والمسؤول الذي أطلقه الرئيس ميقاتي لتسوية هذا الأمر، لأننا عدنا مجدداً إلى نقطة التقاطع التي لا يقوى لبنان على تحملها».

واعتبر أن «استقالة الوزير جورج قرداحي هي المدخل لتصحيح مسار العلاقة مع المملكة والإخوان العرب، وهذا يحتاج إلى حوار ونقاش والعودة إلى الأصول الدبلوماسية».

من جهته، دعا النائب في «التيار الوطني الحر» ماريو عون، إلى استقالة قرداحي، وقال في حديث إذاعي، «أصبح واضحاً أن الرئيس نجيب ميقاتي، يطلب جاهداً استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي، لكن لا حياة لمن تنادي، لأننا بالواقع أفرقاء سياسيون، وكل فريق لديه حصته، ويتحكم بها، ويعمل على أساسها». وعن عقد جلسة للحكومة للبحث في إقالة قرداحي، أكد ماريو عون أن «هذا الموضوع لم يُطرح بعد في اجتماعات التكتل».

لكن أمين سر تكتل «الجمهورية القوية» (حزب القوات اللبنانية) النائب السابق فادي كرم قال، من جهته، إن «استقالة الحكومة مسألة خطيرة، وقد تهدد الانتخابات النيابية، وهذا ما لا نتمناه، والرئيس ميقاتي يحدد هذا الأمر على ضوء ما إذا كانت هناك إمكانية لإصلاح الأوضاع مع دول الخليج»، مضيفاً أن «ميقاتي قادر على مواجهة الأطراف التي تخلق المشكلات للبنان، وعلينا تحديد مصالح البلد، وإذا استمر منطق (اللادولة) و(الدويلة)، فلن تبقى دولة في العالم تحترمنا وتتعاطى معنا».

احتجاجات سابقة في لبنان

وفي خضم الإرباك الحاصل نتيجة الأزمة، قال النائب نقولا نحاس، وهو من الكتلة التي يرأسها ميقاتي، إن «التعقيدات السياسية كبيرة والمساعي مستمرة للجم التصعيد مع دول الخليج»، معتبراً أن «الأمر يحتاج إلى مسار واضح ومتكامل لإعادة بناء الثقة، والخطوة الأولى تبدأ بتحكيم الوزير قرداحي ضميره»، مضيفاً: «أما في حال لم يقدم قرداحي على الاستقالة، فيترك للرؤساء الثلاثة (رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة) تحديد الخيارات الواجب اتخاذها». وعبر عن أسفه «للتعقيدات السياسية التي تنعكس سلباً على مصير المشاريع المطروحة على طاولة النقاش». ورأى أن «قبل الإقدام على اتخاذ الخيارات الحاسمة، المطلوب عمل جدي فلا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يدفع الناس ثمن الخلافات السياسية».

في المقابل، برزت دعوات لاستقالة رئيس الحكومة، بما في ذلك من الوزير السابق أشرف ريفي، الذي ثمن موقف ميقاتي الأخير، لكنه دعاه للاستقالة. وتوجه ريفي إلى رئيس الحكومة بالقول: «يريد (حزب الله) أن يجعل منكم كما أسلافكم، شهود زور على هيمنته على الوطن وتطبيق استراتيجيته الإيرانية، وها هم وزراؤه يعطلون حكومتكم للإطاحة بالعدالة، والأجدى بكم والأحرى بكم أن تستقيلوا أنتم ووزراؤكم من هذه الحكومة تحت عنوان الإصرار على العدالة وحماية المحقق العدلي البطل طارق البيطار».

وأضاف ريفي: «نخشى، دولة الرئيس، أن تنتهي قضية العدالة باستقالة الوزير قرداحي، مقابل الإطاحة بالقاضي بيطار وعندها تتحملون مسؤولية تاريخية». وقال: «استقل يا دولة الرئيس فأنت رئيس حكومة معطلة ومنزوعة الصلاحيات ومسلوبة القرار... البلد يحتاج إلى حكومات (حزب الله) غير المقنعة». وأضاف: «فتحت عباءة حكومتك يمارس (حزب الله) فائض القوة على اللبنانيين، ويمارس فائض التبعية لإيران في اليمن والعراق وسوريا، ولبنان يدفع الثمن... فالحكمة تقتضي الاتعاظ من تجارب المساكنة مع السلاح. ألستَ أنت القائل (إن) لـ(حزب الله) اليد الطولى في لبنان؟ ها هي اليد الطولى تقضي على مهمتك قبل أن تبدأ. ها هي اليد الطولى بستار حكومتك تهدد الأمن القومي لدول الخليج العربي، وتضع لبنان في أسوأ عزلة عرفها في تاريخه».

كذلك، دعا النائب السابق فارس سعيد، ميقاتي، إلى الاستقالة، وكتب عبر حسابه على «تويتر»: «لأن اللحظة وطنية ولأن تجاوز الواقع السياسي القديم ضرورة... ولأن الوحدة الداخلية ضرورية لرفع الاحتلال الإيراني، ولأن رفع الاحتلال مقدمة لبناء الدولة، ندعو لقيام مجلس وطني يطالب بتنفيذ الدستور والقرارات العربية والدولية». وتوجه إلى الرئيس نجيب ميقاتي، بالقول «لا رأي لمن لا يطاع... استقل».